الأمم المتحدة

A/69/605–S/2014/839

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٧٢ من جدول الأعمال
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة الموجهة من إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بشأن قرار الدائرة الابتدائية للمحكمة الإفراج المؤقت عن فويسلاف شيشيلي (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديمير دروبنياك
السفير
الممثل الدائم

281114 261114 14-65350 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

فويسلاف شيشيلي، هو أحد الأفراد المحرضين على الحرب من الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تهما بارتكاب جرائم خطيرة، وقد أفرج عنه مؤقتا لأسباب صحية بالاستناد إلى قرار صدر عن الدائرة الابتدائية. وقد اتخذ القرار على الرغم من أن السيد شيشيلي رفض القبول بشروط الإفراج عنه، وهي: الامتناع عن ممارسة ضغوطات على الشهود والضحايا وعن تعريض سلامتهم للخطر، والحضور من جديد إلى لاهاي عندما توجه له المحكمة أمرا بالمثول أمامها. وبالإضافة إلى هذه الشروط التي تنص عليها القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ثمة أيضا، حسب رأيي، شروط ضمنية يتعين على المفرج عنه أن يتقيد بها، كما هو الحال في بعض القضايا الأخرى التي لا تزال معروضة على نظر المحكمة حتى الآن. ويتعلق الأمر هنا بألا يعرقل المتهم المفرج عنه بأي حال من الأحوال الإجراءات وألا ينال، نتيجة ما يأتيه من أفعال، من مقومات العدالة الدولية التي أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجلها. فقرار الدائرة الابتدائية الإفراج عن السيد شيشيلي لأسباب إنسانية يقع ضمن ولايتها القضائية، وفي الإطار الذي يجعله قرارا مستقلا ومستندا إلى القاعدة التنظيمية ذات الصلة.

وأود أن أؤكد أنني كرجل سياسي في دولة ليست طرفا في الإجراءات، لا أطعن في السند القانوني لقرار المحكمة. ولكن بصفتي رئيس الدولة التي ارتكب السيد شيشيلي جرائمه في إقليمها وضد مواطنيها على النحو ما جرى بيانه في لائحة الاتهام، وبصفتي ناشطا في منظمة غير حكومية وحقوقيا وأستاذا وسياسيا مؤيدا للعمل الذي تقوم به المحكمة، فإنه لا يسعني إلا أن أشدد على بعض الوقائع القانونية والأخلاقية والسياسية المتصلة بقضية شيشيلي.

فحرصا على إقامة العدل وسعيا إلى كسب ثقة عامة الناس، وبالخصوص الضحايا، من الضروري في العدالة الدولية، أن تنتهي المحاكمة في قضية من هذا القبيل في غضون فترة زمنية معقولة، بقرار من المحكمة، إما بالإدانة وإما بالحكم بالبراءة. فالإجراءات القضائية التي يطول أمدها كثيرا، كما هو الحال في قضية شيشيلي، تقوض الثقة في القانون الدولي. وتزداد الحالة سوءا عندما تمتد الإجراءات، كما هو الحال في قضية ميلوسيفيتش، إلى حد تحول فيه

الوفاة دون الحكم بالإدانة. فمثل هذه الحالات تسيء لقضية العدالة والقانون الدولي، وتؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين في إقامة العدل على الصعيد الدولي.

وفي قضية شيشيلي، غابت العدالة أكثر من ذلك. فبعد الإفراج عنه أخذ ينظم لقاءات سياسية تغطيها وسائط الإعلام ويسخر فيها من العدالة الدولية ومن الضحايا. وتحدث السيد شيشيلي، مرة أخرى، فتفوه بكلام يحض على الكراهية وأعاد إلى الأذهان في بياناته وخطبه الإيديولوجية التي مثلت نقطة انطلاق الحروب في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وخلفت وراءها العديد من الجرائم وجلبت الموت والدمار وكانت سببا في معاناة لا حد لها. فلا يوجد أدنى شك في أن كلامه لم يؤثر سلبا في الإجراءات الجنائية التي أجريت في لاهاي فحسب، وإنما أدى أيضا إلى بث الخوف بين الناس، ولا سيما الضحايا والشهود، ودحض فكرة العدالة الدولية. وإني أعتبر أن هذا الأمر يتنافى مع الأهداف الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبخاصة الأهداف التي حددها مجلس الأمن عندما اتخذ قراره ٨٢٧ (١٩٩٣). فاحتمال تصعيد فويسلاف شيشيلي لأنشطته السياسية وتفاقم الخطر الناجم عن خطابه الذي يحض على الكراهية ويمكن أن يكسب مناصرين جددا مرة أخرى، يلحقان ضررا فادحا بالسلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. فسياسة المصالحة والتعايش في منطقة البلقان تحتاج إلى تضحيات كبرى ومثابرة جدية من قِبَل العديد من الأشخاص، ليس من جانب السياسيين فحسب وإنما من جانب الآخرين كذلك. فإحدى مهام المحكمة على نحو ما نص عليه مؤسسوها تتمثل في المساهمة في تحقيق المصالحة.

وإنني واثق من أن للوقائع المعروضة أعلاه وجاهتها القانونية، بالإضافة إلى بعديها الأخلاقي والسياسي. وإنني أتوجه إليكم بهذا النداء من أجل أن تبذل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كل ما في وسعها من أجل استعادة الثقة المهتزة في العدالة الدولية، وألا تسمح بإهدار حقوق الضحايا والاستخفاف بتضحيات الكثيرين جراء أنشطة فويسلاف شيشيلي.

إيفو يوسيبوفيتش